|  |
| --- |
| **الجامعـــــــة الوطنــــــية لجمعـــــــــــــــيـــــــــــــــــــــــات**  **المتقاعــــدين والمسنــــــــين بالمغــــــــــرب**  **إلــــى الســـيد: رئيــــس اللجـــــنة الخاصــــة**  **بالنمـــوذج التنمــــــوي**  **الربــــــــــــاط**  **التقاعـــــــــد**  **اختـــــــــــلالات واقتراحــــــــــــات**   * دواعي التعجيل بالإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد وإعادة الهيكلة * الاقتراحات المدعمة للإصلاح * المشاريع الإنتاجية والمسؤولية الاجتماعية * الملف المطلبي * العراقيل المعيقة للتنمية   ***رئيس الجامعة الوطنية لجمعيات المتقاعدين والمسنين بالمغرب***  ***السيد احمد لمباركي***  ***نائب رئيس الجامعة الوطنية لجمعيات المتقاعدين والمسنين بالمغرب***  ***محمد الزرموني***  *La fédération nat.des retraités @gmail.com الهاتف: 0665310506*  [*Zarmouni49@gmail.com*](mailto:Zarmouni49@gmail.com) *0652510853* |

**تقديم**:

الجامعة الوطنية لجمعيات المتقاعدين بالمغرب تعيش موضوع التقاعد بإيجابياته وسلبياته وأدق تفاصيله أكثر من غيرها، فهي تعاني من معرفة أسباب الاختلالات ودواعي مختلف الهفوات في سياسة التقاعد اليومية.

الجامعة تسجل تأثير كل ذلك على المتقاعدين والمتقاعدات والأرامل وذويهم ومختلف المسنين عبر التراب الوطني.

ومما ضاعف هذه المعاناة كون الجميع يدرك سبل الإصلاح، لكن مع كامل الأسف لم نشرك كمتقاعدين في ورش الإصلاح الخاص بالموضوع للتعبير وللإدلاء بوجهة نظرنا.

لقد تتبع المتقاعدون ما صاحب الإصلاح المقياسي الأخير لأنظمة التقاعد من نقاشات وحوارات وطنية من مختلف الفاعلين والمهتمين من مؤيدين ومعارضين، وأفرادا ومؤسسات، ومما نتج عنها من إجراءات، البعض اعتبرها غير مقنعة كالسلطات المعنية نفسها، والبعض اعتبرها تعسفية وغير منصفة كالمأجورين، والبعض اعتبرها غير مرضية كالمتقاعدين.

السلطات اعتبرت تبريرها للإصلاح على تراجع مدخرات الصناديق والتهديد بقرب عجزها وإفلاسها بينما إحدى النقابات ظلت تلوح بعكس ذلك، مما جعل كثيرا من علامات الاستفهام تبقى عالقة بحمولة التأويلات المختلفة.

أما تحفظ الجامعة فكان منصبا على إجراءات الإصلاح التي لم تراع ظروف المتقاعدين الاقتصادية والاجتماعية خاصة تجميد المعاشات الذي أدى إلى تدهور معيشتهم وحرمانهم من الزيادات التي طالت المأجورين عدة مرات وتهميش ملفهم المطلبي.

سنكتفي في هذه المداخلة على نهج مقاربة تحليلية لرصد الاختلالات الجوهرية وتقديم بعض الاقتراحات الأساسية المناسبة عبر النقط التالية:

I-**دواعي التعجيل بالإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد وإعادة الهيكلة**

كل الدراسات الاكتوارية ولجن المراقبة المؤسساتية (المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي-المندوبية السامية للتخطيط-اللجنة البرلمانية...) أكدت الاختلالات المالية والهيكلية والبنيوية لكل أنظمة التقاعد وإشرافها على اقتراب عجز صناديقها نظرا لضعف فعالية حكامتها في التدبير والتسيير وعدم ترشيد الاستثمار والإسراف في التبذير والمصاريف والتعويضات.

إن استمرارها على هذا الوضع سيجعل النظام التقاعدي غير قادر على الاستمرارية والديمومة، في ظل تعدد الأنظمة المتنافرة وتهافت كل منها على توزيع المستهدفين على اختلاف قطاعاتهم وفق سياقات خاصة وفي إطار قوانين مختلفة بمعايير غير منسجمة وغير موحدة وغير مستقرة، قرارات متضاربة، غياب جسور التواصل، تعدد أنماط الحكامة غير الشفافة الناتجة عن البيروقراطية الإدارية المفرطة بالأنانية في التنافسية المحبطة، وكذا غياب الكفاءات اللازمة في حسن التدبير والتسيير. هذا ما يدعو إلى التعجيل بالإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد.

***أهداف الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد:***

1. توحيد إطار قانوني مؤسساتي يشمل الجميع ويلائم كل الفئات مع مراعاة الخصوصيات.
2. تقليص التكلفة المالية والإدارية لأن مؤسسة واحدة ليس هي أربع مؤسسات أو أكثر.
3. القضاء على البطالة غير المصرح بها بنهج الصرامة في الحد من التهرب من التسجيل
4. تذويب التناقضات في التعويضات والتأمينات الصحية.
5. الحد من تسلط النقابات، لقد أصبحت الوظائف في الصناديق عبارة عن تجمعات عائلية من الأبناء والأصهار والأقارب.
6. التخلص من تحكم المتدخلين المباشرين سواء وزارة المالية أو وزارة الشغل أو صندوق الإيداع والتدبير أو الجمعية الخاصة.

**II-الاقتــــــــراحـــــــات المدعــــــــــمة للإصــــــــــــــلاح**

1. رفع نسبة الاشتراك إلى حدود 30% مساهمة الثلثين للشغل والثلث للأجير
2. استقرار القسط السنوي في 2%
3. احتساب وعاء راتب تصفية المعاش بمعدل 10 سنوات الأخيرة
4. رفع سن التقاعد إلى 65 سنة إلزامية ويترك باب التطوع للراغبين في الاستمرار في العمل لأكثر من ذلك في بعض الوظائف مع خلق تحفيزات
5. إجبارية النظام التكميلي
6. الاهتمام بالجانب الاجتماعي وتوفير شروطه المادية والمعنوية وتعزيز الحماية الاجتماعية
7. توسيع النظام ليشمل جميع المهن والحرف والأنشطة الحرة المهيكلة وغير المهيكلة
8. زيادة عدد الأيام اللازمة في القطب الخاص للاستفادة من 50% من الحقوق لتصل إلى 4320 يوما عوض 3240 يوما
9. رفع سقف التعويض إلى 80%

10-اعتماد مبدأي التوزيع والرسملة في تدبير النظام وخاصة النظام التكميلي

**ملاحظة**:

* لابد أن ترتبط مراجعة المعاشات حسب تطور السوق وارتفاع الأسعار، ولا يقبل أن تبقى المعاشات مجمدة مدى الحياة
* إدراج جميع صناديق التقاعد الداخلية منها والخاصة التي تغرد خارج السرب في مؤسسة واحدة كلها للقضاء على التشتت والتفرقة.
* تحقيق مطلب إدراج تمثيلية المتقاعدين في مؤسسة الحوار الاجتماعي.

**III-المشاريع الإنتاجيــــــــة والمسؤولية الاجتماعــــــــية**

إن مجموعة من المنظمات والمؤسسات الدولية أصبحت تهتم اهتماما خاصا بإشكالية التقاعد، وشرع البنك الدولي نفسه في إدماج أنظمة التقاعد في تحليلاته للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح يأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير التقاعد على المالية العمومية للدول، ومواجهتها لمخاطر اختلالات توازناتها التي وجب معالجتها وتجنب تحويل الأزمات إلى الأجيال القادمة لأنها ستصبح ديونا على كاهل الدولة، وبالتالي تصبح الدولة ملزمة بإدراجها في ميزانيتها العمومية لإنقاذ ما يمكن تداركه تفاديا لحدوث الأسوأ.

لقد برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مخططات الشركات وكل مواقع الإنتاج ذات الدخل العالي لتساهم في تغطية النقص الحاصل في المجال الاجتماعي من أجل تقليل نسبة الفقر والحد من الهشاشة عن طريق دعم الشرائح المعوزة والضعيفة وذات الدخل المحدود، وقد ترجمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هذا التوجه رغم ما اعتراها من عراقيل في التنزيل وتحريف أهدافها.

وحيث أن المسؤولية الاجتماعية قد ارتقت من طور مستوى البر والإحسان والتطوع إلى مستوى الشرعنة، فإن فرضها أصبح ضروريا على كل الكيانات ذات الأرباح الكبيرة وسن قوانين تحدد آليات منح هذا الدعم وضمان استمراريته تبعا للأرباح.

***علاقة التقاعد بالتنمية***:

لكي يستمر المتقاعد والمتقاعدة في سلسلة الإنتاجية، ويشعر بكيانه الإنساني ويحافظ على كرامته بعد أن غادر وظيفته أو شغله العملي، لابد من البحث له عما يناسبه من شغل وتوفير وسيلة تجعله منتجا وليس مستهلكا فقط خاصة من كان قادرا ولازال مستعدا للعطاء فلماذا لا تفتح له أبواب الإنتاج والمردودية عن طريق تمويل مشاريع إنتاجية من اقتراحه في إطار جمعيات تعاونية للمتقاعدين بشكل تشاركي.

والمشاريع الإنتاجية المدرة للدخل كثيرة لا تحتاج من الدولة إلا توفير دراسة جدوى وتوفير المال، ولا يشترط أن يكون هذا المال دعما مجانيا، وإنما الأفضل أن يكون دعما مستردا حتى لا يشعر المتقاعد بأنه عالة على المجتمع، بل سيحفزه ذلك على بذل مجهود مضاعف لتحقيق الإنتاجية والمردودية اللازمتين لتحقيق الربح والتوفير لتسديد ما عليه من مديونية عبر أقساط مناسبة.

المطلوب من الدولة أن تساعد المتقاعدين بالدراسات وسبل تقديم القروض دون عوائق وتقليل الأرباح مع المواكبة التقنية الجادة أثناء تتبع التنفيذ لرصد تداعيات أي فشل واستدراكه قبل الأوان.

**IV-الملـــــــــــــــف المطلـــــــــبي**

راكمت الجامعة الوطنية لجمعيات المتقاعدين ملفا مطلبيا فيه ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو ثقافي وترفيهي وحقوقي خاص بشريحة المتقاعدين، وحيث أن المجال لا يسع لتفصيلها هنا كلها سنكتفي بطرح أهمها فقط:

1. تحريك المعاشات عن طريق الزيادة فيها تبعا لميزان السوق وارتفاع الأسعار
2. إلغاء الضريبة على المعاشات لأنها غير قانونية، لأن المعاش ليس أجرة بل هو وديعة سبق أن خصمت منه الضريبة عندما كان أجرا.
3. إصلاح القانونين 71/11 المتعلق بنظام المعاشات المدنية و71/13 المتعلق بنظام المعاشات العسكرية بما يسمح بتحريك المعاشات كلما طرأت أية زيادة في الأجور
4. تمثيلية الجامعة الوطنية للمتقاعدين في مؤسسة الحوار الاجتماعي
5. في إطار الديمقراطية التشاركية وجب حث المؤسسات المنتخبة المختلفة بشراكة مع جهات معنية ببناء أندية خاصة بالمتقاعدين لممارسة أنشطتهم الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيهية والاقتصادية وإعداد مشاريعهم التنموية بدل قتل طاقاتهم وإقبار مواهبهم وتجاربهم وخبراتهم وكفاءاتهم في الفراغ القاتل الذي يؤثر على التنمية سلبيا.

لنتصور الوضع –وهذا أكيد مستقبلا- أن عدد المتقاعدين في تزايد مستمر إذ سيصبح في أفق 2030 أكثر من خمسة ملايين، فقط مستهلكين وعالة على التنمية. وهذا ما يدفعنا لنوصي بضرورة تصحيح هذه الوضعية قبل حدوثها وذلك بالانفتاح على هذه الشريحة القنبلة التي تتسع قاعدتها يوما بعد يوم وإعادة النظر في علاقتها مع التنمية وعدم إهمالها دون الاستفادة منها وإدراجها في سلسلة الإنتاج.

إن جل المتقاعدين لازالوا قادرين على العطاء بحيوية ونشاط، وهذا يتطلب تقديم الدعم اللازم لتشغيلهم وإعادة إدماج بعضهم.

إن الدولة لازالت في حاجة إلى كل أبنائها وخاصة الذين خدموها بإخلاص وتفان كرأسمال بشرى مؤهل وجب استثمار قدراته لتعزيز التنمية المبتغاة.

**خـــــــــلاصـــــــــــــــة**:

من هذا المنبر نقدم هذه المشاركة للجنة الخاصة بالنموذج التنومي خاصة أن أعضاءها من خيرة أبناء هذا الوطن الغيورين على وطنهم، يدركون الأوضاع الحرجة للمتقاعدين، وهم أدرى بمعرفة تقويم آثار هذه الاقتراحات على التنمية عامة والمتقاعدين خاصة وعلى المجال الاجتماعي الذي يئن تحت وطأة المعاناة والإهمال والإقصاء والتهميشـ كل الحكومات على اختلاف مشاربها السياسية أهملت المتقاعدين من برامجها فطالت مرحلة الانتظار القاتلة، ولهذا –بهذه المناسبة- نتطلع إلى الاهتمام وإعادة الاعتبار لهم ولو من باب إعادة إدماجهم في الحياة الإنتاجية من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية وفي نفس الوقت يساهمون في تعزيز التنمية المستدامة لوطنهم.

أملنا كبير في هذه الجنة الحكيمة في إعادة الاعتبار لهذه الشريحة المتضررة والتي تنكر لها الجميع –لقد تفاءلنا خيرا عندما لمسنا في توجيهات جلالة الملك نصره الله وأيده الاهتمام بالمجال الاجتماعي لكل الفئات والطبقات الهشة وإعادة الروح للطبقة الوسطى دينامو أي اقتصاد في أي بلد، والمتقاعدون ضمن هذه الفئات المحرومة التي جرفها تيار الليبرالية والرأسمالية المتوحشة واللامسؤولة بغبائها إلى أحضان الهشاشة والفقر، إذ دفع معظمها العوز والحاجة إلى مد اليد عند البعض تحت وطأة الظروف المزرية وقبول أي شغل بأي ثمن لدعم المعاش الهزيل الذي أصبح لا يكفي لتغطية تكاليف الضروريات البسيطة جدا للعيش.

نثمن وطنيتكم الصادقة خاصة وأن مصداقيتها مشهود لها بالمشروعية من طرف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده الذي انتقاكم كخبراء لإنجاز هذه المهمة الوطنية الشاقة.

متمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح في مهمتكم الملحة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أدامه الله فخرا لهذا الشعب والسلام.

**العـــــــــــراقــــــــــــيل المعيقـــــــــة للتنمــــــــــية**

المغرب بلد غني بثروة مادية ولا مادية لا تقدر بثمن بموارد طبيعية متنوعة بالإضافة إلى استقراره السياسي ووفاء شعب لملك طموح لكن سلط الله عليه نخبة من اللوبيات المحتكرة استنزفت هذه الثروة واحتكرتها لنفسها وعتت في الأرض فسادا مستعملة كل أنواع المحظور وأباحت لنفسها نهج اقتصاد ريعي نيوليبرالي بدون أخلاق إنسانية لا يهمها الصالح العام الوطني بقدر ما هي ملهوطة على جني الأرباح في ظل تحكمها في القانون وتركيع أهله.

هذا ما جعل معدل النمو يتهاوى إلى مستويات دنيا ومعدل الفقر والهشاشة والبطالة في ارتفاع نظرا لغياب العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، وهذا الوضع البائس دفع الطبقة الوسطى لتعاني ولتتكبد جروعات اليأس والتدمر وتكاد تدوب في الطبقة الفقيرة وأصبحت في طريق الزوال ليصبح المغرب بطبقتين فقط فئة قليلة تتحكم في فئة عريضة تئن تحت وطأة الفقر وتحت رحمة النخبة القليلة الغنية التي تتحكم في السياسة والاقتصاد.

لهذا فالضرورة أصبحت ملحة للبحث عن إصلاح هذا الوضع غير المتوازن، والبحث عن نموذج تنموي مناسب لتخفيف الضغط وامتصاص الغضب وتقليص الفوارق والحد من الهشاشة التي لا تزداد إلا تفاقما واتساعا.

إن أي نموذج تنموي إن أراد أن ينجح لابد له من حل كثير من المعضلات والمشاكل العويصة والمعقدة والمتشابكة والمتداخلة والمترابطة والمتراكمة أعمقها هي مواجهة المتحكمين في الاقتصاد والسياسة فكيف يمكن تجاوز هذا اللوبي الذي بيده كل القرارات التي تتحكم في كل القرارات التي لا يمكنها أن تمر إلا بموافقتها.

وفي نفس السياق أصبح الوضع يدعو إلى انتظار الأجوبة على كثير من التساؤلات من قبيل: هل ستحدث خطابات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التي عرضت في البرلمان سواء في 13 أكتوبر 2017 أو في 12 أكتوبر 2018 لحظة فارقة هذه المرة في إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الجذري في السياسة التنموية العامة في المغرب، أم سينحصر مفعولها كالعادة في النقاشات والجدال في جلسات المقاهي والشوارع، ويستمر الوضع على ما هو عليه على غرار الخطابات السابقة التي لم يحدث وقعها أي تغيير في انتظارات المواطنين الضرورية والملحة.

كل الخطابات كانت تحمل خريطة طريق مقنعة بدلائل واقعية ومؤشرات توجيهية انصبت على تشخيص جوهر الاختلالات ومكامن الضعف والمشاكل المطروحة، لكن المسؤولين المعنيين بتبنيها والاشتغال عليها بجدية من خلال إعداد المشاريع والبرامج الإصلاحية لتنفيذها أضحوا وأمسوا وباتوا يعتبرونها خطابات مناسباتية مألوفة للاستهلاك الظرفي وامتصاص غضب الشارع والتخفيف من ضغط المحرومين والتنفيس عن تدمرهم ويأسهم وآلامهم وتمديد آجال الانتظارية.

ورغم أن هذه الخطابات هي موجهة في مناسبات رسمية مسؤولة وهي بمثابة تعليمات رسمية لا تستدعي مصاحبتها بآليات التتبع والمحاسبة لأنها مفعمة بالجدية والصراحة والوضوح تخص الحكومة وممثلي الأمة بالغرفتين أحزابا ونقابات إلا أنهم يتوهمون دائما –إما عن سذاجة أو عن مزاجية مخشبة- إنها لا تعنيهم من خلال طريقة استجابتهم وردود أفعالهم التي تنحصر في التصفيق والتأييد والتمجيد والمديح الشفوي فقط وهو أقصى تجليات الخبث والنفاق والتملق وعدم تحمل المسؤولية.

إن أغلب المتطاولين على السياسة الذين أصبحوا يمارسون السياسة اليوم هم أميون وجاهلون لا يمتلكون الكاريزما المؤهلة ليكونوا رجال دولة. احتكروا المسؤوليات وهم عاجزون عن القيام بواجبهم ومسايرة أو حتي إدراك أبعاد التطلعات والطموحات الملكية الشجاعة والجريئة ومواكبة المبادرات الحكيمة والناجعة، هو يعلم أن أمامه في البرلمان بطانة جاهلة لأمور كثيرة لا يعول عليها ولا يعتمد عليها في تدبير القضايا الوطنية الكبيرة بل جاؤوا لخدمة مصالحهم الخاصة وحمايتها وهو يرى أن من باب التشارك والديمقراطية يتم استشارتهم وتحميلهم المسؤولية ولا يعتد برأيهم لأنه يعرف أنهم ممثلون مزيفون للشعب.

هم مفلحون فقط في اصطياد الغنائم واقتناص المكاسب واحتكار صفقات المشاريع المربحة بنهج كل السبل المشبوهة حتى راكموا ثرواتهم وكدسوا أرصدتهم وفاض مخزون كنوزها في بيوتهم. هم شبكة من اللوبيات المافيوزيين التحمت في رقم ادعت أنه نخبة تسللت تحت جنحة التسيب واللامبالاة لتبني نفوذها بسلطة المال وتلج سلطة التشريع وسلطة التنفيذ وتجهز على القوانين وتتحكم في كل منابع الثروة الوطنية وتخضع الجميع لرقابتها وتشرعن حسب هواها لحماية مصالحها الذاتية على جثة المصلحة العامة التي غالبا ما يبررون بها احتكارهم واستبدادهم.

وبما أن هذا اللوبي أصبح هو المتحكم والمسيطر على كل شيء والمستفيد من هذا الوضع الذي أثته على هواه سوف لن يفرط فيه بسهولة بل سيقاوم أي مشروع تنموي من أية جهة كانت لأنه يوجد في موقع قوة ويمتلك أنواعا من آليات الضغط. والحكومة بنفسها أحكم قبضة السيطرة عليها ولا تتنفس إلا بأكسجينه، وتحت الضغط وتبادل المصالح انصاعت لتوجيهاته النيوباتريمونيالية بوضوح وتجلى ذلك في اتفاقهم الخفي على تقاسم الكعكة ولو بشكل غير متساو دون التفريط في هذه المرحلة السائبة التي ساهموا فيها وجاءت في صالحهم ظرفيا، فأصبحوا يرضعون كلهم من نفس الضرع ويستنزفون مدخراته تحت غطاء الفوضى الخلاقة في غياب قانون ربط المسؤولية بالمحاسبة ومحاربة الفساد وغياب قانون التجريم الإثراء غير المشروع...الخ.

ومما يزيد في تعقيد عمل اللجنة هو أن المغرب لم يسبق له أن اشتغل على نموذج تنموي معروف وواضح وشامل له أهداف محددة ومضبوطة تجيب عن الإشكاليات الكبرى المطروحة من قبيل، ماذا يريد المغرب؟ وما هي الطريق التي يسلكها؟ وبأية وسيلة؟ وكيف؟ وأين يريد أن يصل؟ ومتى؟

لم تكن له أهداف محددة وواضحة عبر التاريخ إلا من بعض المخططات التي لم تبلغ مداها، بل ظل يتخبط في المفاجآت والمناسبات والطوارئ، تتلاطم به أمواج الاختلالات والتعثرات والإخفاقات والأزمات في حين نجد أن الملكية وحدهاتجد نفسها في مواجهة إصلاح أخطاء الحكومات ومضطرة للبحث عن الحلول، وحيث أن الحلول تكون فجائية ومتسرعة فإنها تتسم بالترقيع والترميم لأن الوقت لا يسمح بإيجاد الدراسات والأبحاث العلمية المناسبة. وظلت في محنة تعاني ما تلبث أن تنقد رجلا حتى تغرق الأخرى، وبذلك بقيت الحلول المستعجلة سطحية وبقيت مرشحة للظهور من حين لآخر وبحدة أكثر أحيانا.

إذن فاللجنة أمام تراكمات من الإخفاقات، فكل حكومة وكل وزير كان يريد أن يظهر بمظهر البطل بتصرفاته الانفرادية، وكثير من المشاريع الوهمية والبرامج قضت نحبها بالفشل بعدما صرفت عليها أموال طائلة لم يحسن تدبيرها ومع كامل الأسف بقيت بدون محاسبة لأنه يصعب تفتيش جيوب المقاومة أو مطاردة الساحرات أمام غياب قانون ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كل هذا تسبب في تراكم المديونية الخارجية حتى بلغت مداها، فتقلصت نسبة معدل النمو وتفاقم الفقر واتسعت الهشاشة والبطالة وتآكلت الطبقة الوسطى وذابت أغلبيتها في العوز والحاجة بالإضافة إلى تقليص الخدمات الاجتماعية التي كثر الطلب عليها نتيجة تردي كل أوضاع السوسيواقتصادية القاهرة .

وهذا ما دفع بالملكية مرة أخرى للتدخل وتنبيه المسؤولين الحكوميين لإعادة النظر في هذا المسار الذي أظهر مؤشرات الأزمة الاقتصادية وطالبهم بالبحث عن الحل دون جدوى.

وبعد انتظار أكثر من سنتين، وتأكد بالملموس أن الحكومة بائتلافها الهجين إما عاجزة عن إعطاء البديل أو تتهرب من مسؤوليتها كمقاومة بريئة ساذجة مفضلة إذلال نفسها بادعائها الجهل دون الدخول في أية مواجهة مستعملة كل أنواع التملص الشقي تحت ضغط وغطاء اللوبي المتحكم فيها.

كل هذا يطرح كثيرا من علامات الاستفهام العريضة حول هذه الحكومة التي تسامح معها الملك في عدة زلات قاتلة ارتكبتها نتيجة جهلها أحيانا وتعمدها أحيانا أخرى، وحول هذا اللوبي الذي يتلقى الدعم والمساندة بسخاء وعات في الثروة فسادا ولازال حفظه الله يتنازل ويتسامح معهم بكرم استثنائي وهذا ليس بغريب على مربي الأجيال وملك همام، الله يعطينا من صبره وحلمه، لكن هناك دولة والدولة يجب أن تقوم على العدل والعدالة الاجتماعية.

وفي نفس هذا السياق سارت هذه اللجنة التي فتحت باب المشاركة أمام الجميع دون استثناء ليدلي كل مهتم بوجهة نظره لتطوير النموذج التنموي.

ولذلك يلاحظ أن إعداد هذا النموذج التنموي ستكون له تداعيات محرجة في نفوس الكثيرين، وستكون أمامه عراقيل مستعصية، على اللجنة التفكير فيها جيدا ومليا في كل الخطوات والمراحل التي تيسر عبور مختلف الحواجز الشائكة المتجدرة في دواليب النظام السياسي بجذورها التي اخترقت كل الأبواب الموصدة وأصبحت ترعى وترتوي بأريحية.

يبقى التساؤل مشروعا من قبيل هل تملك هذه اللجنة مفاتيح كل الشفرات أم ستضطر إلى نسخ نموذج عبارة عن مسرحية مشروخة ألف المغاربة تشريطها المؤلم، وهذا ما لا يتمناه أي مغربي صادق.

وبما أن المهمة صعبة وشاقة، مفاتيحها متشابكة ومتداخلة ومتضاربة فالتوصل إلى المبتغى يتطلب اجتياز كثير من الحواجز وردم آثارها نهائيا، وهذا ينبني على مراعاة عدة أسس ودعائم أساسية لضمان النجاح في إعداد نموذج تنموي يستجيب لانتظارات الجميع، ويمكن تقديم بعض المقترحات المساعدة على تجاوز معيقات إعداد النموذج التنموي على الشكل التالي:

1. مراجعة منظومة قوانين الانتخابات كلها شكلا ومضمونا وربطها بالديمقراطية الحقيقية لإفراز كفاءات مؤهلة لتنفيذ هذا النموذج التنموي المطلوب مع الحد من تطاول الأميين على العمل السياسي والتشريعي بوضع مساطر قانونية خاصة. إن كل المؤسسات المنتخبة أصبحت أكبر معيق للتنمية في المغرب.
2. لابد من الاعتماد على دولة الحق والقانون قوية وصادقة متشبعة بتطبيق القانون في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وربط المسؤولية بالمحاسبة ومحاربة الفساد ومحاربة الإثراء غير المشروع ومحاربة الفساد الإداري والمالي والزبونية والمحسوبية والرشوة بإعداد القوانين الخاصة بكل ذلك وخاصة محاربة الاحتكار وكل ما ترتب على تحرير السوق وتحرير الدرهم والمحروقات وما ترتب عن المقاصة.
3. تخليق الحياة العامة ونهج سياسة التقشف (إلغاء أسطول السيارات الإدارية والمخزنية والجمعاتية وتقليص الميزانيات الضخمة لجل المؤسسات المحظوظة وإلغاء مختلف الامتيازات والتعويضات والمأذونيات وإلغاء المناصب العليا والأجور العليا، وإلغاء معاشات الوزراء والبرلمانيين ومراجعة تعويضاتهم غير المبررة فهي تفوق مهامهم المشلولة خاصة وأن جلهم مليارديرات – إلغاء دعم الأحزاب والنقابات والإعلام والجمعيات ومختلف المجالس والهيئات وإرجاع روح التطوع إلى الأرض – إعادة النظر في قانون الصفقات التي تعتبر في نظر الجميع مرتعا للفساد وبؤرا للرشوة المفضوحة في كل المشاريع.
4. إعطاء الأسبقية للمجالات الاجتماعية (الصحة – التعليم – الشغل – تحسين الأجور والمعاشات – تحسين وتطوير الخدمات الاجتماعية).
5. احترام حقوق الإنسان في شموليتها فهي لا تتجزأ ولا تقبل التقطيع ولا تراجع فيها بل وجب السعي إلى استكمال المصادقة على ما تبقى من المبادئ المتحفظ عليها في الترسانة الحقوقية الدولية.
6. تعزيز مجال الرقمنة والتكنولوجيا، لقد أبانت هذه الجائحة ضرورة الاعتماد عليها في كل الميادين.
7. تكثيف لجن المراقبة والتتبع للأسعار ومختلف الأثمنة وإنزال غرامات مالية ضخمة على المتلاعبين والمخالفين والمتهربين وإلغاء العقوبات الحبسية لإفراغ السجون وتعويضها بالغرامات المالية وإخراج المساجين للالتحاق بأوراش العمل تحت المراقبة وبأجور لإعادة إدماجهم في سوق الشغل وتعويدهم على العمل الشريف.
8. مراجعة الإصلاح الضريبي ومراجعة الإعفاءات وعدم التمييز بين المواطنين.
9. تحجيم الليبرالية المتوحشة وتنظيمها بالقوانين التي تلغي الاحتكار والتنافسية المفرطة

10-تعويض الكتاب المدرسي الورقي بالكتاب الافتراضي

11-تسقيف أثمنة التعليم الخصوصي في أفق إلغائه

هذه فقط بعض المقترحات التي تحدد إصلاح العراقيل التي قد تقف حجر عثرة أمام إعداد النموذج التنموي في المغرب، على اللجنة اتخاذ كل التدابير لتجاوزها.

ا**لتعريف بالجامعة الوطنية لجمعيات المتقاعدين والمسنين بالمغرب**

**الاسم القانوني**: الجامعة الوطنية لجمعيات المتقاعدين والمسنين بالمغرب

*La Fédération National des Associations des Retraités et des Personnes Agés on Maroc*

*F.N.A.R.P.A.M*

**التأسيس**: 31 ماي 2006 بفاس بحضور 34 جمعية

**المقر:** مدرسة فاتح أكتوبر شارع السلاوي دار الدبيبيغ – فاس

**آخر مؤتمر لتجديد مكتبها الإداري:** 3-4-5 أبريل 2018 بمدينة أزمور

**التكوين:** مكونة من جمعيات المتقاعدين عبر سائر التراب الوطني لجميع القطاعات مدنية وعسكرية ومنفتحة على كل جمعيات المتقاعدين المنظمة والمتوفر على شروط الانضمام لتعزيز صفوفها، ويبلغ عدد الجمعيات المنضوية رسميا بالانخراط 98 جمعية عبر كل جهات المملكة.

**أهدافها:** - التنسيق بين الجمعيات عبر التراب الوطني حول كل ما هو: ثقافي – إنساني – حقوقي – تضامني – اجتماعي – اقتصادي – تنموي – تطوعي – صحي – بيئي – رياضي – تنشيطي – إلخ...

* تمثين الروابط وتعزيز تضامن الأجيال والتعاون بين مختلف شرائح المجتمع
* تقوية وحدة الصف حول المحافظة على المكتسبات والمطالبة بتحقيق الانتظارات
* تقديم العرائض والملتمسات
* تنظيم المهرجانات والندوات والمحاضرات والرحلات وتبادل الزيارات
* المساهمة بالتأطير والتكوين وتشجيع المبادرات والمشاريع التنموية عن طريق المرافقة والمواكبة والمصاحبة.

**اللجن الوظيفية**:

* اللجنة الثقافية والشؤون الاجتماعية
* لجنة الإعلام والتواصل
* اللجنة التنظيمية الوطنية
* لجنة التنسيق الجهوية
* لجنة الحكامة والتشريع والقوانين

------------------------------------------------------------------

*الهاتف: 0665310506 – 0652510853 – 0535653155*

*البريد الإلكتروني: la fédération.mat.des* [*retraités@gmail.com*](mailto:retraités@gmail.com)

*Zarmouni49@gmail.com*